5 نواب لإنشاء لجنة في مجلس الوزراء لتتبع حالات استغلال الوظيفة العامة لتحقيق كسب غير مشروع

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم "2" لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، مع إعطائه صفة الاستعجال.

وجاء في الاقتراح الذي تقدم به النواب بدر الحميدي، أسامة المناور، د. حسن جوهر، مهلهل المضف وفايز الجمهور، ما يلي:

"مادة أولى"

يضاف إلى القانون رقم "2" لسنة 2016 المشار إليه. مادتان جديدتان برقمي "33 مكرراً، 33مكرراً "أ" " نصهما التالي:

مادة 33 مكرراً

تشكل بمجلس الوزراء لجنة ويصدر بتشكيلها مرسوم على أن يحدد بالمرسوم رئيس اللجنة ونائبه وعضوية كل من:

1 –الأمين العام لمجلس الوزراء.

2 – ممثل عن كل من:

أ– الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ب– مجلس الأمناء بالهيئة العامة لمكافحة الفساد.

ج– وزارة المالية.

د– ديوان الخدمة المدنية.

يرشحهم الوزير المختص بالجهة وعلى ألا تقل درجة أي منهم عن وكيل وزارة.

3 – اثنين من ذوي الخبرة والاختصاص في التدقيق المالي وحسابات البنوك.

وللجنة أن تدعو إلى حضور اجتماعاتها من تراه من المختصين من دون أن يكون له صوت معدود.

ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً، إلا بحضور أغلبية أعضائها بمن فيهم الرئيس أو نائبه.

تختص متابعة وقائع الإثراء بلا سبب وتضخم ثروات البعض بصورة توضح أو تنبئ بالتكسب المادي أو التربح من المال العام من دون سند وتختص هذه اللجنة دون غيرها بالنظر والاقتراح والعرض والقرار في جميع الإجراءات والموضوعات ذات الصلة بمسائل الإثراء الواضح في الوقائع المشار إليها في هذا القانون.

ويحدد مرسوم تشكيل اللجنة مدة عضوية اللجنة وحالات تجديدها ونظام العمل بها وقواعد وإجراءات ومكافآت حضور اجتماعاتها واللجان المتفرعة عنها وحالات عدم المشاركة في اجتماعاتها حال وجود تعارض في المصالح بين أي من أعضائها والموضوع المطروح للدراسة والقرار.

مادة 33 مكرراً "أ"

تتولى اللجنة المشار إليها بالمادة السابقة الصلاحيات كافة اللازمة لفحص حالات تضخم الثروات أو الإثراء غير المبرر وصوره ووسائله بدءا من أول يناير 2006 وما بعدها.

وللجنة الصلاحيات كافة التي تمكنها من التحقيق والتدقيق والفحص في جميع حالات تضخم الثروات على غير مقتضي القانون أو الحصول عليها في غير الحالات المحددة قانوناً وتحديد المسئول عنها ونطاق المسؤولية وسندها، وإجراءات تطبيق أحكام القانونين رقم "1" لسنة 1993، "2" لسنة 2016 المشار إليها على المتسببين أو المشاركين في هذه الجرائم.

وتتولى اللجنة مهامها بمجرد صدور مرسوم تشكيلها، وتلتزم بموافاة مجلس الأمة ومجلس الوزراء بتقرير دوري كل ستة أشهر عن نتائج أعمالها والجهات التي تمت إحالة المخالفات إليها لتتخذ فيها الإجراءات القانونية المتطلبة لها.

"مادة ثانية"

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار يصدر من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص.

"مادة ثالثة"

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على أن القانون رقم 2 لسنة 2016 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية صدر تحقيقاً للغاية التي استهدفت تشريعات حماية المال العام ومكافحة الفساد وتتبع حالات استغلال الوظيفة العامة أو المناصب أياً كانت ومن كان شاغلها بإجراءات وأعمال مخالفة للقوانين واللوائح بما يحقق تضخم ثرواتهم وبصورة لا تتوافق مع حقيقة إمكاناتهم أو ظروف أعمالهم.

لذلك وأمام سوء استخدام الوظيفة أو المركز الاجتماعي في سبيل الحصول وعلى غير حق أو سند من القانون على الأموال العامة وتكوين الثروات تحت غطاء من المشروعات الوهمية والصورية بصورة أضحت ظاهرة اجتماعية غير مقبولة أو مبررة بظهور فئة من الأثرياء وأصحاب المشروعات ومن أصحاب الأملاك والعقارات خلال مدة قصيرة والأسباب مجهولة تحمل في طياتها مخالفة القانون والإثراء الفاحش الذي يخرج بأسلوبه عن قيم المجتمع وأخلاقياته، وهو الأمر الذي أدى إلى دعم أحكام القانون رقم "1" لسنة 1993 في شأن حماية الأموال العامة بالقانون رقم "2" لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وعلى الرغم من الغاية والهدف الذي تفيأ المشرع تحقيقه لعلاج ظاهرة "الكسب غير المشروع" المتمثل في زيادة الثروة الشخصية بصورة غير مبررة والعمل على مكافحة صور الفساد وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال العامة والعائدات الناتجة عن الفساد الإداري واستغلال المنصب أو الوظيفة وسلطاتها كان من اللازم العمل على دعم وتفعيل أعمال الهيئة لتحقيق أغراضها.

ومع ما تقدم ونظراً لما تكشف عنه التطبيق العملي لأحكام القانون الحاجة إلى استكمال عقد الإجراءات الواردة به بما يمكن الهيئة من القيام على صحيح مهامها التي استهدف قانون إنشائها بما يرافقه من إقرارات الذمة المالية للمخاطبين بأحكامه وذلك من خلال إنشاء لجنة متخصصة لفحص ومتابعة ما يرد أو يصل إلى الهيئة من بلاغات أو شكاوى وما يتبعها من تضخم ثروات البعض وما قد تتكشف عنه إقرارات الذمة المالية.

مجلس الأمة

المناور للعرو: كم تبلغ قيمة الأموال الواجب تحصيلها لصالح «السكنية» من الشركات والأفراد بموجب أحكام قضائية؟

أسامة المناور

وجه النائب أسامة المناور 3 أسئلة إلى وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني مبارك العرو، نص على ما يلي:

السؤال الأول

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم تبلغ قيمة الأموال العامة الواجب تحصيلها لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية من الشركات والأفراد بموجب أحكام وحجوزات قضائية حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع تحديد تاريخ استحقاق هذه الأموال، والأسباب التي حالت دون تحصيلها واستردادها.

2 – ما الإجراءات التي اتُخذت لتحصيل الأموال العامة المستحقة للمؤسسة؟ وهل شُكل فريق قانوني ومحاسبي ومالي أو لجان لمتابعة التحصيل؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بنتائج عمل الفرق، واللجان وصورة ضوئية من تقاريرها.

3 – هل أعفيت الجهات المستحق في ذمتها أموال عامة لصالح المؤسسة من الغرامات الجزائية أو غرامات التأخير أو تخفيضها أو إجراء تسوية في شأنها؟

4 – هل توجد طلبات حكومية فتحت لأشخاص لا تنطبق عليهم شروط فتح الطلب الإسكاني كما ورد في قانون الرعاية السكنية؟

5 – هل توجد بيوت حكومية في منطقة الصباحية ما زال يسكنها أشخاص رغم استحقاق سحبها منهم لفقدانهم شروطا قانونية واجب توافرها فيهم؟ إذا كان الإجابة بالإيجاب، هل وجه إنذار لهم أو اتُخذت إجراءات قانونية في هذا الشأن؟

6 – كشف ببيانات البيوت الحكومية والشقق التي سُحبت لمخالفة قانون الرعاية السكنية أو لعدم قانونية استمرار استغلالها أو عدم وجود مستحقين لها، وكشف بمن خُصصت لهم أي من تلك البيوت المسحوبة بصفة إيجار من منتظري طلبات الرعاية السكنية، وتاريخ طلب كل منهم، وبيان أسباب التجاوز على الأولوية أو سند التخصيص في ذلك منذ 2016/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع تحديد عنوان كل بيت أو شقة.

7 – ما السند القانوني لأخذ إقرارات دين موثق من وزارة العدل على بعض طالبي بدل الإيجار لإصدار وثائق الملكية للبيوت والقسائم الحكومية لهم؟ مع تزويدي بكشف من وُثقت إقرارات عنهم.

السؤال الثاني

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 – هل زادت قيمة راتب موظف غير كويتي يعمل لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بمسمى "كبير اختصاصي مالي" 1750 دينارا على بند الأعمال المساندة وقد تخطى سن الـ 72 سنة رغم ما كان مقررا من إنهاء خدماته؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الخاصة بتسوية وضعه ورفع معاشه أو مكافأته وفق الأعمال المساندة وصورة ضوئية من العقد الموقع معه والعقد السابق قبل التعديل، وما مبررات التمسك بالاستعانة به رغم توافر الكفاءات الكويتية؟

2 – صورة ضوئية من عقود التعيين أو الاستعانة بالخدمات أو الأعمال المساندة خلال الفترة من 2020/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال مع كشف بالأسماء وتبيان الجنسية وتاريخ التعاقد.

تتمات

نائب الأمير

المناسبة لذلك، لتخصيص دائرة حكومية تعنى بهذا الشأن، للوصول إلى بيئة استثمار كويتي آمن.

حضر المقابلة وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد العبد الله، ووكيل الديوان الأميري ومدير مكتب حضرة صاحب السمو أمير البلاد السفير أحمد الفهد، ومدير مكتب سمو ولي العهد الفريق متقاعد جمال الذياب، ووكيل الشؤون الخارجية بديوان سمو ولي العهد مازن العيسى، والسفيرة التركية لدى دولة الكويت عائشة كويتاك.

كما استقبل سمو نائب الأمير نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ طلال الخالد، ورئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن الشيخ خالد الصباح، وقائد القيادة المركزية الوسطى الأمريكية الجنرال مايكل كوريلا والوفد المرافق، وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

من جانب آخر احتفل في قصر بيان صباح أمس بتسلم سمو نائب الأمير ولي العهد، أوراق اعتماد كل من السفير مورينو ياسوناري سفيرا لليابان، والسفير علي بن عيسى سفيرا للمملكة المغربية، والسفير علي ولد احمد سفيرا لجمهورية مالي، وذلك كسفراء لبلادهم لدى دولة الكويت.

حضر مراسم الاحتفال كبار المسؤولين بالدولة.

وزيرا خارجية السعودية

والتقريب بين الإيرانيين والسعوديين منذ منتصف إبريل، العام الماضي.

وجاءت تأكيدات المسؤول العراقي حينها بعد أيام قليلة من تأكيد مسؤولين بارزين في العاصمة بغداد، أجواء التحضير لعقد الجولة الجديدة الخامسة من الحوار بين البلدين، بحضور مسؤولين أمنيين إيرانيين وسعوديين.

النواف لرجال المرور

وأكد النواف ان قطاعات الداخلية تسعى الى تقديم أفضل مستوى من الخدمات الأمنية، وفق أحدث النظم التكنولوجية، عن طريق الاعتماد على أحدث البرامج التدريبية في إعداد وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية من عسكريين ومدنيين، ورفع قدراتهم ما يساعد في تحقيق الهدف وضمان جودة الخدمات المتعلقة بقطاع المرور.

ووجه النواف رجال المرور إلى الحرص على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والحد من الاختناقات المرورية، بما يكفل تيسير الحركة المرورية والانتشار الواسع لدوريات المرور في جميع الطرق الرئيسة والفرعية والتقاطعات، لضبط كل من يحاول مخالفة قواعد وقوانين المرور.

وتقدم بالشكر والتقدير إلى منتسبي الإدارة العامة للمرور على ما يقومون به من جهود لحفظ أرواح مستخدمي الطريق، وتواجدهم على مدار الساعة لمتابعة الحركة المرورية على الطرق في كافة المحافظات.

وتفقد النواف أرجاء المبنى ومرافقه ومنشآته واستمع إلى شرح مفصل عما يحتويه من ادارات، ثم دشن غرفة عمليات المرور ووحدة غرفة التحكم المركزية وتفقد شعبة كاميرات المراقبة داخل الدوريات.

واطلع على آلية العمل المستحدثة بغرفة عمليات التحكم المركزية وكاميرات الرصد المروري، ومتابعة حركة السير في الطريق الرئيسية والتقاطعات المرورية، وآلية تسجيل المخالفات غير المباشرة عبر كاميرات الرصد المروري.

من جهة أخرى قام الشيخ أحمد نواف الأحمد أمس، بتقديم واجب العزاء لسفير دولة الإمارات العربية المتحدة الدكتور مطر النيادي وأعضاء السفارة، في وفاة رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

وقالت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بالوزارة في بيان صحفي، ان الشيخ أحمد النواف أعرب في كلمة خطها في سجل التعازي بمقر السفارة عن خالص التعازي وعظيم المواساة بهذا المصاب الجلل، مستذكرا مسيرته الحافلة بالعطاء، وما شهده البلد الشقيق في حقبة سموه من نهضة شاملة وإنجازات متعددة في شتى المجالات.

وأشاد في كلمته بالمواقف الخالدة للشيخ خليفة بن زايد وجهوده المخلصة في خدمة قضايا الأمتين العربية والإسلامية، متضرعا إلى الله عز وجل ان يتغمده بواسع رحمته ورضوانه ويسكنه فسيح جناته، ويلهم آسرة آل نهيان الكرام والشعب الإماراتي الشقيق جميل الصبر وحسن العزاء.

5 نواب يقترحون

لذلك وأمام سوء استخدام الوظيفة أو المركز الاجتماعي في سبيل الحصول وعلى غير حق أو سند من القانون على الأموال العامة وتكوين الثروات تحت غطاء من المشروعات الوهمية والصورية بصورة أضحت ظاهرة اجتماعية غير مقبولة أو مبررة بظهور فئة من الأثرياء وأصحاب المشروعات ومن أصحاب الأملاك والعقارات خلال مدة قصيرة والأسباب مجهولة تحمل في طياتها مخالفة القانون والإثراء الفاحش الذي يخرج بأسلوبه عن قيم المجتمع وأخلاقياته، وهو الأمر الذي أدى إلى دعم أحكام القانون رقم (1) لسنة 1993 في شأن حماية الأموال العامة بالقانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وعلى الرغم من الغاية والهدف الذي تفيأ المشرع تحقيقه لعلاج ظاهرة (الكسب غير المشروع) المتمثل في زيادة الثروة الشخصية بصورة غير مبررة والعمل على مكافحة صور الفساد وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال العامة والعائدات الناتجة عن الفساد الإداري واستغلال المنصب أو الوظيفة وسلطاتها كان من اللازم العمل على دعم وتفعيل أعمال الهيئة لتحقيق أغراضها.

ليبيا

وقد أعلنت وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية أن من وصفتها بـ "مجموعة مسلحة خارجة عن القانون" حاولت التسلل إلى العاصمة لإثارة الفوضى باستخدام السلاح.

وأفادت الوزارة في بيان لها بأن "الأجهزة العسكرية والأمنية تعاملت بإجراءات حازمة ومهنية بمنع هذه الفوضى وإعادة الاستقرار للعاصمة، مما أدى إلى فرارها من حيث أتت".

وذكرت أن "هذه العملية الصبيانية المدعومة بأجندة حزبية قد تسببت في أضرار بشرية ومادية ما زالت أجهزة الدولة تعمل على حصرها ومعالجتها" مشددة على أنها "ستضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المس بأمن المواطنين وسلامتهم وستطارد كل "المتورطين في هذا العمل الجبان مهما كانت صفاتهم".

وقد أجرى الدبيبة جولة تفقدية في شوارع طرابلس إثر انتهاء الاشتباكات – وفق ما نقلت مصادر إعلامية محلية – وصرح قائلا إن "من يريد حكم ليبيا عليه التوجه للانتخابات ولن ننسى من اعتدى علينا".

وفي أول تصريح له عقب انتهاء الاشتباكات قال رئيس الحكومة المكلف من البرلمان فتحي باشاغا إن "سلوكيات الحكومة منتهية الولاية الهستيرية ومواجهتهم للسلام بالعنف والسلاح دليل قاطع على أنها ساقطة وطنيا وأخلاقيا ولا تمتلك أي مصداقية لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة".

أضاف – في سلسلة تغريدات على حسابه في تويتر– "لسنا طلاباً للسلطة بل عاقدين العزم على بناء دولة مدنية ديمقراطية ذات سلطة منتخبة، دولة يسودها القانون ولا يحكمها منطق العنف والفوضى الذي ترعاه الحكومة منتهية الولاية".

وكانت مصادر للجزيرة قد كشفت أن الاشتباكات، التي تمت بأسلحة متوسطة وخفيفة بالعاصمة، تركزت بمنطقة طريق الشط بالقرب من مقار تابعة لكتيبة النواصي التي أعلنت عن تأمين باشاغا ومناطق نفوذها بهدف إجبارها على تسليم مقارها ومنع الحكومة الجديدة من استلام أي مقار لممارسة مهامها من طرابلس.

وأفاد مراسل وكالة الأناضول أن المدينة شهدت تحركات لمركبات مسلحة وسماع إطلاق نار متقطع في عدة أحياء منها خاصة منطقتي المنصورة وجزيرة سوق الثلاثاء.

كما أظهرت مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي ما بدت أنها اشتباكات مسلحة وسط طرابلس وفي الميناء.

وكرد فعل لمنظمة الأمم المتحدة، دعت ستيفاني وليامز المبعوثة الأممية إلى ليبيا إلى ضبط النفس وحماية المدنيين بعد ورود تقارير عن وقوع اشتباكات.

من جانبها، دعت السفارة الأميركية في طرابلس الأطراف المسلحة إلى الامتناع عن العنف، وطالبت القادة السياسيين بإدراك أن الاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها من خلال العنف لن يؤدي إلا إلى إلحاق الضرر بالشعب الليبي.

كما أعلنت مصر أنها تتابع بقلق التطورات الجارية في طرابلس مؤكدة ضرورة الحفاظ على الهدوء والحفاظ علي الأرواح والممتلكات ومقدرات الشعب الليبي.

وحثت –في بيان لوزارة الخارجية– "جميع الأطراف على ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها تأجيج العنف" مشددة على حتمية الحوار بهدف الوصول إلى عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيا بالتزامن وبدون تأخير.

والليلة قبل الماضية، أفاد بيان للمكتب الإعلامي للحكومة المكلفة بأن رئيس الحكومة وصل رفقة عدد من الوزراء إلى طرابلس استعداداً لمباشرة أعمال حكومته منها.

يشار إلى أن البرلمان شرق ليبيا عين في فبراير الماضي وزير الداخلية السابق باشاغا رئيسا للحكومة. ويحظى هذا البرلمان بدعم اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي حاولت قواته السيطرة على العاصمة عام 2019.

لكن باشاغا فشل حتى الآن في الإطاحة بحكومة الدبيبة الذي شدد مرارا على أنه لن يسلّم السلطة إلا لحكومة منتخبة.

في سياق ذي صلة، دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط الى ضرورة الحفاظ على اتفاق وقف اطلاق النار في ليبيا والحيلولة دون اندلاع موجة عنف جديدة وتجنيب البلاد المزيد من الخسائر البشرية والمادية.

لبنان

بعد العدد النهائي للمقاعد التي سيجمعها مع حلفائه، لكنه لن يتمكن قطعاً من الوصول إلى 65 مقعداً.

وأظهرت النتائج احتفاظ حزب الله وحليفته أمل، الحركة الشيعية التي يتزعمها رئيس البرلمان المنتهية ولايته نبيه برّي، بكامل المقاعد المخصّصة للطائفة الشيعية "27 مقعداً" في البلاد، بينما خسر حلفاؤهم مقاعد في دوائر عدّة.

وفازت لوائح المعارضة المنبثقة عن التظاهرات الاحتجاجية ضد السلطة السياسية التي شهدها لبنان قبل أكثر من عامين بـ13 مقعداً على الأقل في البرلمان الجديد، وفق ما أظهرته النتائج النهائية.

و12 من الفائزين هم من الوجوه الجديدة ولم يسبق لهم أن تولوا أي مناصب سياسية، في بلد يقوم نظامه السياسي على المحاصصة الطائفية. ومن شأن هؤلاء أن يشكلوا مع نواب آخرين مستقلين عن الأحزاب التقليدية كتلة موحدة في البرلمان. وتظهر نتائج الانتخابات أن البرلمان سيضمّ كتلاً متنافسة لا تحظى أيّ منها منفردة بأكثرية مطلقة، ما سيجعله عرضة أكثر للانقسامات وفق ما يقول محللون.

ملك إسبانيا

الرسمي لأمير قطر، وعقب اجتماعه في مقر مجلس الشيوخ الاسباني مع رئيسه أندير جيل ورئيسة مجلس النواب الاسباني ميريتشل باتيت.

ويستأنف الشيخ تميم جدول أعماله اليوم الأربعاء، بحضور منتدى الأعمال الاسباني القطري قبل الاجتماع مع رئيس مجلس الوزراء الاسباني بيدرو سانشيز في قصر "لا مونكلوا" الرئاسي، لبحث العلاقات الثنائية بشكل شامل ولا سيما على الصعيد الاقتصادي.

ومن المقرر توقيع 12 اتفاقية بما في ذلك ثماني مذكرات تفاهم على المستوى الثنائي في مجالات مختلفة أبرزها الاقتصادي والتجاري.

وتكتسي هذه الزيارة أهمية بالغة بالنسبة لإسبانيا، لا سيما أن قطر تمتلك ثالث أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم، وتعد شريكا موثوقا لأوروبا التي تبحث عن مصادر بديلة للامداد بالغاز الروسي.

مجلس قضاء الإقليم

الاتحادية العليا" في مارس الماضي، قرارا ملزما وباتا لكل السلطات في العراق، بعدم شرعية قيام حكومة اقليم كردستان ببيع النفط المستخرج من الاقليم، من دون موافقة بغداد، فيما أعلنت كردستان رفضها للقرار واعتبرته "مسيسا".

روسيا تتراجع

سيرغي لافروف، أن انضمام الدولتين المتوقع قد لا يحدث فارقاً كبيراً. أضاف الوزير الروسي في تصريح صحافي الثلاثاء، أن فنلندا والسويد تشاركان منذ وقت طويل في التدريبات العسكرية لحلف الناتو، إضافة إلى دول محايدة أخرى، والحلف يضع أراضيهما في حسبانه عندما يخطط لتوسعات عسكرية شرقا، لذا فإن انضمامهما لن يحدث فرقا.